

والتلو والتابع وفهم من تقدمه لانه
انه هو الاصل والحفظ جايروان كان علي
خلاف الاصل ووجهه قصد التخفيف
ققول ان اضارب زيد او ضارب زيد وهذا ان
ضاربان زيد او ضارب زيد وهو لا ضاربون زيد
وضاربون زيد وصراب زيد او ضارب زيد
هذا حكم ما يتعدى من اسم الفاعل وما هو
بدل منه الي واحد وان كان متعديا الي اكثر
من واحد فقد نبه عليه بقوله وهو
لنصب ما سواه مقتضي يعني ان اسم الفاعل
وما الحق به اذا كان يطلب اكثر من مفعول
واحد واصيب الي الاول نصب ما قبل الاول
وشمل ذلك المتعدي الي اثنين نحو اننا المظلي
زيد ادرهما والمتعدي الي ثلاثة نحو اننا المظلي
زيد ادرهما منطلقا وشمل ايضا ما كان منصوبا
باسم الفاعل في غير المفعولية كما نظروا نحو اننا
ضارب زيد اليوم وفهم منه ان المنصوب
بعد اسم الفاعل المضاف الي الاول اذا كان بمعنى
الماضي غير منصوب فاسم الفاعل المذكور وهو

للتشهور

المشهور نحو اننا مفعول زيد ادرهما اسم المفعول
بعد ان نصب بفعل مقدر لانها انما جعل الحكم
في ذلك بما استوفى شرطا الفعل واسم الفاعل
بمعني المضي لا يستوفىها وتلو المفعول بانصب
وهو مطلوب لانصب واحفظ فهو من باب
التنازع ولذلك يذوي وهو مستد او غير مقتضي
ولنصب متعلق بمقتضي ثم قال واخرنا وانصب
تايغ الذي انخفض واذا جراسم الفاعل ما بعده
جاز في تايغه الجري على اللفظ والنصب على المحل
وشمل جميع التواضع واختلاف في الناصب له
فقبل اسم الفاعل المضاف وقيل بفعل مضموم وهو
منه ب سيبويه وكلام الناظم يحتمل اليه
هين اذ لا ينص على ناصبه لكنه صرح في شرح
الكافية بانه يحتمل على الموضع وان ناصبه اسم
الفاعل المذكور وتايغ مفعول بانصب وهو مطلوب
ايضا لاجر فهو من باب التنازع ثم مثل بقوله
كبتني جابه وما آمن نهض فن في المثال مبتدأ
وهو موصول وصلته نهض ومبتدئ ضم مقدم
وهو مضاف الي جابه وما لا معلق على الموضع